مجتمع

الشرطة الدنماركية تعتقل الناشطة غريتا تونبرغ

ذكر متحدث باسم مجموعة «طلاب ضد الاحتلال»، نظمت احتجاجاً في جامعة كوبنهاغن رفضاً لحرب غزة، أن الشرطة الدنماركية ألقت القبض على الناشطة غريتا تونبرغ خلال الاحتجاج. وقال متحدث باسم الشرطة إنه أُلقي القبض على ستة أشخاص في موقع الاحتجاج بالجامعة، بعدما أغلق نحو 20 شخصاً مدخل أحد المباني. ورفضت الشرطة تأكيد هوية أي من المعتقلين، لكن متحدثاً باسم مجموعة «طلاب ضد الاحتلال» قال إن الشرطة ألقت القبض على تونبرغ. ونشرت صحيفة «إكسترا بلاديت» الدنماركية صورة لتونبرغ وهي مكبلة بالأصفاد. (رويترز)

«رايتس ووتش»: لبنان وقبرص ينتهكان حقوق اللاجئين

أعلنت منظمة «هيومن رايتس ووتش»، في تقرير جديد، أن مساعدات أوروبية أرسلت إلى لبنان في محاولة للحد من الهجرة عبر البحر، تستخدم في تمويل ممارسات تنتهك حقوق الإنسان. وورد في التقرير أنه في إطار سياسة احتواء الهجرة، دفعت السلطات في قبرص لاجئين سوريين عنوة للعودة إلى لبنان، وقامت أجهزة الأمن اللبنانية بترحيلهم. التقرير الذي استند إلى مقابلات مع 16 سورياً حاولوا مغادرة لبنان عبر قوارب المهربين، خلص إلى أن 15 منهم «عانوا انتهاكات لحقوق الإنسان على أيدي السلطات اللبنانية و/أو القبرصية». (أسوشييتد برس)

احتجاجات في جامعات أميركية

نيويورك ـ **ابتسام عازم**

عاد طلاب الجامعات في الولايات المتحدة إلى مقاعد الدراسة مع قدوم فصل الخريف، وعادت معهم الاحتجاجات الطلابية والتظاهرات المناهضة للحرب على غزة. وفي أول يوم دراسي رسمي، أول من أمس الثلاثاء، تظاهر طلاب من جامعة كولومبيا في مدينة نيويورك، مطالبين بوقف جامعتهم استثماراتها، ومقاطعة إسرائيل أكاديمياً واقتصادياً بسبب سياستها ضد الفلسطينيين واستيطانها وحربها على غزة، التي تدعمها الإدارة الأميركية دبلوماسياً وعسكرياً. وتعود الاحتجاجات الطلابية إلى الواجهة، وإن كانت لا تزال في بداياتها، مع عودة الدراسة بعد استمرارها وانتشارها في جميع أنحاء الولايات المتحدة خلال الفصل الدراسي الماضي. وكانت شرارة الاحتجاجات الطلابية قد انطلقت من جامعة كولومبيا في الربيع الماضي إلى جميع أنحاء الولايات المتحدة. وبحسب تقارير، رشق بعض الطلاب داخل الحرم تمثال «آلما مارا» أمام مكتبة كلية القانون في وسط حرم جامعة كولومبيا بالطلاء الأحمر، رمزاً لقتل الفلسطينيين واحتجاجاً على استمرار الجامعة في استثماراتها في إسرائيل أو شركات الأسلحة وغيرها من الاستثمارات التي يرى الطلاب أنها تدعم الاحتلال ونظام الفصل العنصري الإسرائيلي ضد الفلسطينيين وحرب الإبادة على غزة. وأشار الحساب الرسمي لحركة «طلاب من أجل العدالة في فلسطين»، فرع جامعة كولومبيا، على منصة «إكس»، إلى أن شرطة نيويورك اعتقلت اثنين من المحتجين السلميين من الطلاب المتظاهرين.

وناشد طلاب جامعة كولومبيا بقية الطلاب الإضراب وعدم التوجه إلى صفوفهم، والاحتجاج على استمرار الحرب وتدمير الاحتلال الإسرائيلي للجامعات الفلسطينية في قطاع غزة.

من احتجاجات جامعة كولومبيا في الربيع الماضي (سبنسر بلات/ Getty)

طلاب اليمن بلا كتب مدرسية

تعز ـ **فخر العزب**

للأسبوع الثالث على التوالي لا تتوفر الكتب المدرسية للطالب مبارك الذي يدرس في الصف الرابع الابتدائي في إحدى مدارس مدينة تعز، والسبب عجز إدارة المدرسة عن توفير الكتب في ظل أزمة المنهج الدراسي التي تعانيها المدارس في اليمن. يقول مبارك لـ«العربي الجديد»: «مرّ أكثر من أسبوعين على بدء العام الدراسي، ولم تتوفر الكتب المدرسية لنا، رغم أننا دفعنا الرسوم ومنها تلك الخاصة بالمنهج. وحين نسأل إدارة المدرسة يقولون إن الكتب غير متوفرة». يضيف: «عدم وجود الكتب يُعيق الطلاب عن المذاكرة، إذ لا يعرف الطالب كيف يذاكر، لكن أمي حمّلت الكتب إلكترونياً من الإنترنت إلى جهاز آيباد الخاص بي، وهذا حلّ مؤقت حتى صرف الكتب». تقول أم جمال التي تعيش في عدن لـ«العربي الجديد»: «أخبرتني إدارة المدرسة التي سجلت فيها ابني أنه لا توجد كتب، وهذا الأمر يجعل الدروس تتراكم على ابني بسبب عدم امتلاكه المنهج الدراسي كي يذاكر دروسه. وجعلني ذلك أشتري المنهج من السوق، وكلفني شراء كتاب الفصل الدراسي الأول أكثر من 14 ألف ريال (7,2 دولارات)». وفي وقت تفتقر المدارس إلى الكتب، يجري بيعها في السوق السوداء بأسعار مرتفعة، وعلى مرأى ومسمع من الجهات الحكومية التي لا تتخذ أي إجراءات رادعة بحق المسؤولين عن بيع هذه الكتب التي يفترض أن توزع مجاناً لطلاب المدارس. يقول سيف الخولاني، وهو مدرّس في محافظة ذمار لـ«العربي الجديد»: «تعاني كل مدارس محافظات اليمن نقصاً شديداً في الكتب المدرسية نتيجة قلّة الدعم الذي تقدمه الجهات الداعمة لمطابع الكتاب المدرسي. ويجعلنا ذلك نلجأ بصفتنا إدارة مدرسية إلى بعض الحلول الممكنة مثل إشراك طالبين اثنين في منهج دراسي واحد، وإجبار الطلاب في نهاية العام على تسليم المنهج وحجزه في حال عدم تسليمه، وذلك كي يستفيد طالب آخر من المنهج الذي يجري تسليمه». بدوره، يقول رضوان الجعشني، وهو رب أسرة من صنعاء، لـ«العربي الجديد»: «تضاعفت الأعباء المالية لتدريس الأبناء على أرباب الأسر، ففي وقت يدفع رب الأسرة رسوم تسجيل وجبايات مالية شهرياً باسم مساهمة مجتمعية، يضطر رب الأسرة إلى شراء الكتب الدراسية لأبنائه نتيجة عدم صرفها من المدرسة، ويحصل كل ذلك في ظل وضع اقتصادي منهار تعيشه الأسر اليمنية بسبب الحرب».

وتشكو مؤسسة مطابع الكتاب المدرسي في عدن التابعة للحكومة المعترف بها دولياً من عدة تحديات تحول دون توفيرها الكتب المدرسية بالصورة المطلوبة، منها التأخير في تأمين الموازنات المخصصة للمؤسسة عن طريق وزارة المالية، وعدم وجود لجنة عليا للمناقصات، ما يجعل المؤسسة عاجزة عن عمل مناقصات للمواد الخام تكفي لمدة طويلة، حيث تلجأ إلى عمل مناقصات داخلية بحسب المسموح لها قانونياً. وتحتاج وزارة التربية إلى 28 مليون كتاب سنوياً، بينما العقد المبرم بين الوزارة والمؤسسة لطباعته يشمل 3,5 ملايين كتاب، بسبب عدم وجود قدرة مالية للحكومة لزيادة المبلغ المخصص للطباعة.

وفي موازاة ذلك حوّلت جماعة أنصار الله الحوثيين المؤسسة الحكومية لمطابع الكتاب المدرسي في صنعاء إلى سوق سوداء لغرض المتاجرة بها، من خلال تحديد نقاط تبيع الكتب المدرسية بأسعار مرتفعة. جاء ذلك رغم تلقي مطابع الكتاب المدرسي دعماً من عدد من المنظمات لدعم قطاع التعليم في اليمن، لكن جماعة الحوثيين تستغل هذا الدعم لخدمة أنشطتها، ما جعل النشطاء يطالبون هذه المنظمات بإيقاف دعمها للحوثيين. ويقول فهمي الجندي، المواطن من صنعاء، لـ«العربي الجديد»: «سخّرت جماعة الحوثي مطابع الكتاب المدرسي لخدمة أجندتها، حيث تستخدم المطابع لطباعة صور قتلاها والمطبوعات الخاصة بفعاليات الجماعة المختلفة، أي إنها توظيف المطابع لخدمة أجندتها السياسية على حساب حق الطالب في الحصول على الكتب الدراسية مجاناً حقّاً مكفولاً دستورياً». يضيف: «سخّرت جماعة الحوثي مطابع الكتاب المدرسي لطباعة ملازم مؤسس الجماعة حسين الحوثي، والكتيبات الخاصة بمناسبات الجماعة الطائفية، وكتب المراكز الصيفية. وهي تطبع وتوزع مجاناً في وقت يباع الكتاب المدرسي بأسعار مرتفعة».

تغييرات في المناهج

في ظلّ توفر كميات قليلة من الكتب المدرسية في مدارس اليمن، أجرت جماعة الحوثي تغييرات في المناهج الدراسية، خاصة في مواد القرآن الكريم والتربية الإسلامية واللغة العربية والعلوم الاجتماعية. وأعلنت اللجنة العليا للمناهج في وزارة التربية والتعليم في حكومة الحوثيين تغيير بعض مفاهيم مواد القرآن الكريم ودروسه في الصفوف السابع والثامن والتاسع.

مقابلة

أجراها
أسامة سعد الدين

تأسس برنامج «الفاخورة» في عام 2009 عقب العدوان الإسرائيلي على قطاع غزة، وقد أخذ اسمه من اسم مدرسة نزحت إليها العديد من العائلات في مخيم جباليا للاجئين، ونفذ البرنامج التابع لمؤسسة «التعليم فوق الجميع» في قطر، عدداً من المشاريع المتنوعة أخيراً في غزة، وفي غيرها من الدول العربية، ومشروعات حول العالم

طلال الهذال

قدم «الفاخورة» آلاف المنح الدراسية لنازحين ولاجئين

ننتظر انتهاء العدوان للمساهمة في إعمار قطاع غزة

■ بداية ما هي الرؤية التي انطلق منها برنامج «الفاخورة»، وما هي الأهداف التي يسعى إلى تحقيقها على المدى الطويل؟

برنامج الفاخورة هو أحد برامج مؤسسة «التعليم فوق الجميع»، ويهدف إلى تمكين الشباب كي يتمكنوا من التكيف والتفوق في بيئاتهم الصعبة. نحن نؤمن بقدرة الشباب على مواجهة التحديات وتخطي العقبات، ونعمل على دعمهم لتحقيق طموحاتهم على الرغم من الظروف المحيطة بهم، ومن ذلك الوصول إلى تعليم ذي جودة وملاءمة. قدم «الفاخورة» أكثر من عشرة آلاف منحة دراسية للشباب المهمشين واللاجئين والنازحين في شتى أنحاء العالم، وتمتد شراكاتنا عبر منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا والعالم، مع مشاريع سابقة وحالية في فلسطين، والأردن، والعراق، وسورية، ولبنان، وتركيا، وفي أوروبا والولايات المتحدة، يتم من خلالها توفير حزمة متكاملة من الخدمات تشمل الدعم الأكاديمي والنفسي وبرامج المشاركة المجتمعية.

■ ما هي أبرز المشاريع والمبادرات التي يتولاها البرنامج؟ وما التحديات التي واجهتكم خلال التنفيذ؟

أحد أهم المشاريع التي قام بها برنامج «الفاخورة» مؤخراً هي مبادرة «إعادة بناء الأمل للأطفال والشباب في غزة»، وبميزانية تجاوزت عشرة ملايين دولار، تشمل مجالات مختلفة لدعم الأطفال والشباب والأسر النازحة، ويتنوع التركيز على التعليم الأساسي والجامعي، والدعم النفسي، والمساعدات الغذائية والصحية، إضافة لدعم استئناف التعليم العالي، ونسعى من خلال هذه الجهود إلى توفير الدعم اللازم للفئات الأكثر ضعفاً، والمساعدة في تحسين ظروفهم الحياتية. بعد برنامج «المنح الدراسية» هو الأهم لدى «الفاخورة»، ويشمل حزمة متكاملة من الخدمات، كما أنه يركز على تطوير المهارات القيادية لدى الشباب من خلال منصة «التواصل مع قطر»، والتي تربطهم ببعضهم البعض، لذا نعتبره أكثر من مجرد منحة دراسية.

يحصل طلال الهذال شهادة البكالوريوس في العلوم السياسية، ودرجة الماجستير في إدارة الأعمال، والدبلوم رصيد من الخبرات في مجالات بناء الاستراتيجيات وإدارة المخاطر. وقبل تعيينه مديراً لبرنامج «الفاخورة»، لعب دوراً حيوياً في تأسيس إطار عمل قوي للرصد وإدارة المخاطر في مؤسسة «التعليم فوق الجميع»، ما مكّنه من تطوير الاستراتيجيات وتحليل البيانات، وأسهم في تحسين الكفاءة التشغيلية للمؤسسة وتعزيز تأثيرها.

التحديات دائماً موجودة، خصوصاً أن مناطق عملنا حدثت أو تحدث فيها نزاعات، سياسية واقتصادية واجتماعية، إلى جانب الدمار الذي يلحق بالطرق والمدارس، الذي يصعّب إيصال المساعدات وإعادة بناء النظم التعليمية. تُعطّل الصراعات تعليم الأطفال، ما يؤثر على مواصلة التطور الشخصي والمهني، إلى جانب الآثار النفسية العميقة. برغم ذلك، لدينا الخبرة للتغلب على هذه التحديات، ونقوم بمواجهتها من خلال تعزيز الشراكات مع المؤسسات الأممية والدولية، والعمل على توفير بيئة تعليمية داعمة وآمنة، ونعتبر طلابنا هم محور التدخلات التي نقوم بها، وهم موجودون دائماً في جميع مراحل التنفيذ للتأكد من أنّ جميع التدخلات ملائمة للظروف المحيطة بهم، وأنها فعّالة ومستدامة ولها أثر حقيقي.

■ ماذا عن نوعية المنح الدراسية التي تقدمونها للطلاب، وكيف يجري اختيار المستفيدين؟

يقدم برنامج «الفاخورة» منحاً دراسية متكاملة، ويجري اختيار المستفيدين بناءً على معايير تشمل التفوق الأكاديمي، والحاجة المادية، والشخصية الريادية، إضافة إلى الالتزام بخدمة المجتمع، ونعتز بشراكاتنا مع العديد من أعرق جامعات الشرق الأوسط والعالم، إذ لدينا شراكات مع جامعات مثل «أكسفورد» في بريطانيا، و«سايانسس بو» في فرنسا، والجامعة الأميركية في بيروت، وكلية «بارد» في القدس، وجامعة بيرزيت في الضفة الغربية، وقرابة 40 جامعة في الولايات المتحدة.

■ في ظل الهجمات الإسرائيلية المتزايدة على مدارس غزة، كيف كانت استجابتكم؟ وما أبرز الإجراءات التي اتخذها البرنامج لدعم المتضررين؟

حرمت هجمات الاحتلال العنيفة أكثر من نصف مليون طفل من الحصول على التعليم في غزة، واستجابة برنامج «الفاخورة» كانت فورية وشاملة من خلال مجموعة من المشاريع التعليمية، كما عملنا على استئناف تعليم الطلاب الجامعيين على الرغم من التحديات الأمنية والاقتصادية، وأطلقنا برنامجاً هو الأول من نوعه في قطاع غزة، لدعم التعليم خلال وبعد الحرب، وذلك عبر الاستفادة من جهود المتطوعين لتنظيم صفوف تعليمية في مناطق النزوح.

■ حدثنا عن أهداف برنامج دعم التعليم الشعبي في ظل الحرب على غزة؟

أطلقت مؤسسة «التعليم فوق الجميع»، البرنامج الوطني لدعم التعليم الشعبي في ظل الحرب على غزة بالتعاون مع صندوق الأمم المتحدة للسكان وشركاء محليين، ويهدف البرنامج إلى تعزيز التعليم في قطاع غزة من خلال الاستفادة الكاملة من جهود المتطوعين. وجرى بناء وتنظيم صفوف تعليمية مؤقتة في الأحياء والمناطق المتضررة والحارات، ويعتبر هذا النهج ضرورياً لتوفير فرص التعلم المستمر للطلاب الذين يعانون انقطاع الخدمات التعليمية الرسمية بسبب تدمير المدارس والمرافق التعليمية، خاصة أن إعادة بناء المدارس أمر معقّد للغاية، وسيستغرق وقتاً طويلاً، وتُشكل الحرب أزمةً كبرى لجميع جوانب الحياة.

■ في 10 أكتوبر/تشرين الأول 2023، تعرض «بيت الفاخورة» في حي الرمال بمدينة غزة للتدمير نتيجة قصف إسرائيلي. كيف استقبلتم ذلك؟ وكيف كانت استجابتكم؟

تدمير «بيت الفاخورة» في مدينة غزة كان صدمة كبيرة، فهذا البيت كان رمزاً للأمل لأكثر من ألف طالب وطالبة، واستجابتنا كانت مزيجاً من الحزن والإصرار على مواصلة العمل.

قمنا بإعادة تقييم استراتيجياتنا، وتوجيه الموارد لدعم الطلاب والعائلات المتضررة، وقمنا بنقل مقر عملياتنا أكثر من مرّة كي نتمكن من مواصلة تقديم الخدمات، ونأمل أن تنتهي هذه الحرب بأسرع وقت ممكن كي نتمكّن من المساهمة في إعادة بناء ما تم تدميره.

■ ماذا عن وسائل الدعم التي تقدمونها للعائلات التي استقبلتها قطر من قطاع غزة؟ خصوصاً في ما يتعلق بدراسة أبنائهم؟

قامت قطر بدور مشهود في استقبال العائلات الفلسطينية من غزة، ومن جانبنا قمنا بإنشاء «بيت فاخورة» في قطر، وعملنا على توفير الدعم اللازم من خلال التركيز على ثلاثة محاور، أولها توفير فرص التعلّم للأطفال عن طريق تسهيل دخولهم إلى المدارس، خصوصاً المدرسة الفلسطينية في الدوحة، وثانيها توفير منح دراسية للطلاب الذين انقطعوا عن دراستهم نظراً لظروف الحرب في الجامعات القطرية، والمحور الثالث هو المساعدة في توفير فرص عمل للكفاءات الفلسطينية، مثل المعلمين والأطباء وغيرهم، ودعم المشاريع الصغيرة، كما نرعى سلسلة من البرامج التدريبية في شتى المجالات بالشراكة مع مؤسسات قطرية رائدة مثل مكتبة قطر الوطنية، ومعهد الجزيرة للإعلام، ومؤسسة الدوحة للأفلام، ومتاحف قطر وغيرها من المؤسسات الشريكة.

■ ما المعايير التي تعتمدون عليها لاختيار الشركاء التعليميين؟ وكيف تضمنون جودة التعليم الذي يقدمونه؟

نعتمد في اختيار الشركاء الجامعيين على مجموعة من المعايير الدقيقة لضمان أن يكون التعليم المقدم للطلاب على أعلى مستويات الجودة، ويتماشى مع رؤية وأهداف برنامج «الفاخورة». إذ نركز على سمعة الجامعة ومكانتها الأكاديمية على المستويين الإقليمي والدولي، ونسعى للشراكة مع جامعات معروفة بتفوقها الأكاديمي والتزامها بمعايير التعليم العالمية، وكذلك بقدرتها على تقديم برامج تعليمية مبتكرة تلبي احتياجات الطلاب وتساهم في تنمية مهاراتهم، ونولي اهتماماً خاصاً بجودة البرامج الأكاديمية التي تقدمها الجامعات، كما نحرص على أن تكون هذه البرامج متوافقة مع احتياجات الطلاب المستفيدين، وأن توفر لهم تعليماً ذا صلة بمتطلبات سوق العمل، ما يؤهلهم للمنافسة في الحصول على فرص عمل بعد التخرج.

ولضمان جودة التعليم الذي يقدمه الشركاء، نجري تقييماً دورياً للأداء من خلال مؤشرات رئيسية، تشمل نجاح الطلاب في برامجهم، ونسب التخرج، ورضا الطلاب عن البرامج والخدمات المقدمة، كما نحرص على إقامة حوار مستمر مع الجامعات الشريكة لضمان التزامها بمعايير الجودة، وتقديمها الدعم اللازم للطلاب في حال واجهوا أي تحديات.

> يظل برنامج المنح الدراسية المتكاملة هو أهم مشروعات «الفاخورة»

> لدى «الفاخورة» شراكات مع أعرق جامعات الشرق الأوسط والعالم

■ ما أبرز المشاريع التي تقدمونها في مناطق الأزمات والنزاعات مثل سورية والسودان واليمن؟

نفذنا منذ بداية الأزمة السورية عدة مشاريع رئيسية لدعم الطلاب، وخصصنا أكثر من 6000 منحة دراسية للسوريين في دول الجوار مثل تركيا والأردن ولبنان والعراق، ونفعل الشيء نفسه في بقية مناطق الصراعات في السودان واليمن وغيرها. نهدف من خلال هذه المنح إلى تعزيز فرص التعليم العالي للشبان المتضررين، وقد صممت المنح وفقاً لاحتياجات سوق العمل المحلية لضمان تأمين فرص عمل للخريجين، وتسهيل اندماجهم في المجتمعات والمساهمة في تطويرها اقتصادياً، إلى جانب تقديم منح للطلاب الأفغان لمساعدتهم على إكمال تعليمهم العالي في دول عدة.

■ ما هي أبرز خططكم المستقبلية؟

تشمل خططنا المستقبلية توسيع نطاق برنامج «الفاخورة» ليشمل المزيد من الدول والمناطق المتضررة، وزيادة عدد المنح الدراسية المقدمة إلى الضعف خلال السنوات الثلاث المقبلة، إضافة إلى تعزيز شراكاتنا مع المؤسسات التعليمية الدولية لتحقيق أهدافنا على المدى الطويل، ضمن دعم أهداف التنمية المستدامة التي حددتها الأمم المتحدة.

■ مع اقتراب الاحتفال باليوم العالمي لحماية التعليم من الهجمات (9 سبتمبر/أيلول من كل عام)، ما هو الدور الذي يمكن أن يلعبه الأفراد والمؤسسات والمجتمع الدولي في حماية التعليم؟

نؤكد في برنامج «الفاخورة» أهمية الدور الذي يلعبه الأفراد والمؤسسات والمجتمع الدولي عموماً في حماية التعليم، خاصة في ظل الحروب الحالية القائمة في غزة وأوكرانيا والسودان ومناطق أخرى. ونؤمن بأن التعليم هو السلاح الذي يمكن أن يساعد الأطفال والشباب في التغلب على التحديات وبناء مستقبل أفضل، لذا نعمل بجد لتقديم الدعم التعليمي والنفسي للأطفال في مناطق النزاع، وضمان حصولهم على فرص التعليم في بيئة آمنة، وندعو المجتمع الدولي إلى اتخاذ خطوات حاسمة لمحاسبة المسؤولين عن الهجمات على التعليم. علينا أن نتحد سوياً لحماية العملية التعليمية، وضمان وصول كل طفل وشاب، بغض النظر عن ظروفه أو مكان تواجده، إلى تعليم آمن عالي الجودة.

طلال الهذال: برنامج «التعليم في الحارات» هدفه دعم طلاب غزة (العربي الجديد)

2009
تاريخ تأسيس برنامج «الفاخورة» التابع لمؤسسة «التعليم فوق الجميع»

40
عدد الجامعات الأميركية التي ترتبط بشراكات مع «الفاخورة» حالياً

10 آلاف
عدد المنح الدراسية المقدمة للاجئين ونازحين في شتى أنحاء العالم

«جامعة الخابور»... مشروع لتأمين التعليم العالي في شمال سورية

تحتاج مناطق شمال سورية المعزولة بالكامل، إلى جامعات. ويتحضر أكاديميون حالياً لإطلاق «جامعة الخابور» من أجل تقديم التعليم العالي لأهل المنطقة

تبنى مسؤولو جامعة الخابور، شعار الهاشتاغ المجتمع (بكر القاسم/ فرانس برس)

هاتاي ـ **عبد الله البشير**

تتلاقى الحاجة إلى وجود جامعات في مناطق شمال غربي سورية، مع أهداف توفير التعليم العالي في تلك المناطق التي تعاني من فجوة في مجال التعليم سواء لناحية جودته والاعتراف به أو لناحية ربطه بسوق العمل، وتعتبر التحديات هائلة في ظل غياب المؤسسات لأن الجامعات الأساسية في سورية كانت موجودة في مراكز المحافظات، منها ست حكومية فقط، أما مناطق شمال وشمال غربي سورية فلم تضم أي جامعة، وقد افتُتح العديد من الجامعات في منطقة شمال غربي سورية، منها حكومية تشرف عليها حكومة الإنقاذ وهي جامعة إدلب، وجامعة حلب التي تشرف عليها الحكومة المؤقتة، إضافة إلى جامعات خاصة.

لكن مع انعزال الطلاب في المنطقة التي تسيطر عليها المعارضة السورية شمال شرقي سورية، تحديداً الجزء الشمالي من محافظة الرقة والجزء الغربي من محافظة الحسكة، بات وجود جامعة في المنطقة مهماً جداً ما دفع أكاديميين سوريين إلى إطلاق «جامعة الخابور». وتُعتبر هذه الجامعة الأولى من نوعها، بحسب ما يوضحه رئيس مجلس أمنائها حسن محمد أبو قصرة الذي يُخبر «العربي الجديد» أن الجامعة ستبدأ باستقبال الطلاب بدءاً من العام الدراسي المقبل بعدما حصلت على موافقة مبدئية من مجلس التعليم العالي في الحكومة السورية المؤقتة، وقدمت طلب الترخيص في نهاية يناير/ كانون الثاني الماضي».

ويلفت أبو قصرة إلى أن «المنطقة تحتاج إلى جامعات، وقد وفرنا البناء الذي كشفت عليه اللجنة الفنية المكلفة من مجلس التعليم العالي، ونحن حالياً في طور تجهيز هذه المباني لاستيفاء باقي الشروط من أجل الحصول على الترخيص النهائي، وإصدار قرار الافتتاح. نحن الآن في طور الترخيص، وقد لقينا رد فعل إيجابياً جداً من أهالي المنطقة والطلاب الذين ساعدونا على تذليل العقبات التي واجهتنا. نريد أن نقدم نموذجاً فريداً من نوعه في التعليم العالي الخاص بأهلنا في المنطقة، وستمنح الجامعة بالتأكيد فرصة لكل الطلاب من أجل الالتحاق بها، وستضع برامج لاستقبال الطلاب المنقطعين تمهيداً لتقديم أفضل خدمة للمنطقة».

وشكل مجلس أمناء «جامعة الخابور» لجاناً من أهل التخصص لكتابة خطط دراسية لكل اختصاص قرر افتتاحه. ويقول أبو قصرة: «ستكون الجامعة منافسة من حيث السمعة الأكاديمية والإدارية، نحن عند وعدنا، وأخذنا على عاتقنا شعار إنهاض المجتمع، وسنعمل على ذلك. التعليم العالي ليس هدفاً للاستثمار، وبالنسبة إلينا إذا كان الاستثمار بالطالب أو بجدواه الاقتصادية فقط، فهذا أمر خاطئ اقتصادياً وأخلاقياً، فالمال لا يتقدم على المادة العلمية والأكاديمية». يتابع: «سنخرّج كوادر تنفع بعيداً عن الطالب والمادة العلمية».

> ستكون جامعة الخابور منافسة من حيث السمعة الأكاديمية والإدارية

> إذا اعترف بالحكومة السورية المؤقتة سيُعترف بالجامعات

وفي منطقة شمال غربي سورية، توجد نحو 11 جامعة مرخصة من وزارة التعليم العالي في الحكومة السورية المؤقتة، وفق ما يوضحه الأستاذ الجامعي أسامة عبد الهادي الذي يقيم في المنطقة ويقول لـ«العربي الجديد»: «جميع الاعترافات حتى الآن محلية، ولم تحصل أي جامعة على اعتراف تركي. علاقتنا مع الجانب التركي كانت تحصل عبر مفاوضات بين البوك التركي وجامعة حلب، لكنها فشلت في ضم الجامعة إلى نظام التعليم التركي». ويشير إلى أن «فروع الجامعات التركية الموجودة في غازي عنتاب التركية، والتي لها فروع في مدينة عفرين بريف حلب تتبع وحدها لتركيا، أما باقي الجامعات فمحلية تعترف بها وزارة التعليم العالي في الحكومة المؤقتة. وفي إدلب تعترف حكومة الإنقاذ بالجامعات، في وقت ليس هناك أي اعتراف دولي حتى الآن». ويجري استخدام الشهادات الصادرة عن الجامعات المحلية في مناطق شمال غربي سورية، حيث يوجد نحو 40 ألف طالب بين جامعة حلب وجامعة إدلب. وتضم جامعة إدلب نحو 16 ألف طالب، وجامعة حلب نحو 12 ألف طالب، ويتوزع الباقون على الجامعات الخاصة الصغيرة.

ويقول عبد الهادي: «إذا اعترفت الدول بالحكومة السورية المؤقتة ستعترف بالجامعات، وإذا لم يحصل ذلك فلن تعترف بالجامعات». ويلفت إلى وجود مشكلة تتمثل في عدم وجود دراسة حقيقية لمدى حاجة السوق للخريجين في الاختصاصات. وينظر بعض الطلاب، ومنهم مامون العقيدي، إلى افتتاح «جامعة الخابور» في منطقة سيطرة المعارضة السورية شرقي الفرات بأنه «أمر جيد من الناحية العملية فالمنطقة بلا جامعات منذ سنوات، والخروج منها للدراسة في جامعات إدلب أو حلب صعب للغاية، ويُجبر الطالب على سلوك طرق تهريب».